الحرب الوقائيّة الأميركيّة

واستراتيجيّة القرن الحادي والعشرين

. كمال مساعد* .

شكّلت الاستراتيجيّة الجديدة للأمن القوميّ الأميركيّ تحوُّلاً بالغَ الخطورة في منظور الولايات المتحدة. فهي تتخلّى بشكل أساسيّ عن مفاهيم سياسة الردع التي هيمنتْ على السياسات الدفاعيّة الأميركيّة خلال فترة الحرب الباردة، لصالح استراتيجيّة استباقيّة أو وقائيّة أبلغها الرئيس جورج بوش إلى الكونغرس، وهي الآن موضعَ دراسة معمّقة في كافة عواصم القرار في العالم.

استراتيجيّة الحرب الوقائيّة

وانطلاقًا من التحوُّل الجديد كشفتْ وزارةُ الدفاع الأميركيّة (البنتاغون) عن خطة سريّة تعتزم الولاياتُ المتحدة اعتمادَها خلال السنوات الخمس القادمة. وتَرْتكز هذه الخطّة على محاربة التهديدات المشابهة للتهديد الذي خلّفه الوضعُ الأفغانيّ، إضافةً إلى مواجهة مخاطر أسلحة الدمار الشامل، وتطوير أسلحةٍ أكثرَ دقةً.

إلاّ أنّ الخطة الاستراتيجيّة الوقائيّة قد لحظتْ، للفترة بين عامَيْ ٢٠٠٤ و٢٠٠٩، البدء بتنفيذ الخطّة التي ستحلّ مكان استراتيجيّة فترة الحرب الباردة، لكي تتمكّن القوات الأميركيّة من خوض حربَيْن كبيرتَيْن، وفي منطقتَيْن مختلفتيْن،[١] بشكل متزامن، وباستخدام أسلوبٍ أكثرَ تعقيدًا من السابق، يتمّ وفقه تحقيقُ الهيمنة الجويّة والفضائيّة على عدّة جبهات.

ويمكن اعتبارُ الخطّة الجديدة، التي تغطّي فترةَ الأعوام الخمسة وتجري مراجعتُها سنويّاً، الأولى من نوعها منذ هجمات ١١ سبتمبر (أيلول) الماضي، من حيث التحوُّل السريع نحو استخدام أجهزةٍ حربيّة شديدةِ التطوّر. وكان مثل هذا التحوُّل قد طرأ لأوّل مرّة أثناء حرب الخليج عام ١٩٩١.

وإلى جانب ذلك طالب الرئيس جورج بوش في وثيقة سريّة الدوائر العسكريّة بأن تقوم بتطوير قدراتٍ أكبر في تنفيذ هجمات وقائيّة «بدون سابق إنذار.» ويمكن اعتبار مثل هذه الهجمات رؤيةً عسكريّةً جديدةً كان الرئيس بوش قد طَرَح خطوطَها العريضة في حفل تخرُّج جرى في الأكاديميّة العسكريّة الأميركيّة الواقعة بمنطقة «ويست پوينت» في نيويورك.[٢]

وفكرةُ الهجمات الوقائيّة احتلّت مكانةً مركزيّةً في مضمون الوثيقة السريّة التي وقّع عليها وزيرُ الدفاع الأميركيّ دونالد رامسفيلد، والتي طرحتْها الإدارةُ الأميركيّة تحت اسم «دليل الخطّة الدفاعيّة،»[٣] على قادة عسكريّين كبار كي يصيغوا وفقها خططَهم وميزانيّاتهم في العقد المقبل وما بعده. وتَكْشف الوثيقة التحوُّلَ الكبيرَ الذي طرأ في تفكير دونالد رامسفيلد وزعماء مدنيّين آخرين. ووفق الخطّة السريّة، أصبح التركيز الجديد على أسلوب يَعْتمد أكثرَ على التدخُّل وعلى استراتيجيّة تفضيل الفعل العسكريّ. ووفق هذه الاستراتيجيّة ستكون الولايات المتحدة جاهزةً باستمرار للقيام بهجمات عسكريّة في شتّى أنحاء العالم، وفي أيّ وقت تَشْعر فيه بأنّ أمنَها قد يكون موضعَ تهديدٍ ما.

منذ الإعلان عن هذه الاستراتيجيّة لم يتوقّف الجدلُ حول جدواها وضرورتها وكيفيّةِ الوصول إليها، والأخطار التي يُمْكن أن تَنْجم عنها، وكيفيّةِ التعامل مع هذه الأخطار، خصوصًا أنّ هذه

---

* - باحث استراتيجيّ من لبنان.

١ - خدمة **نيويورك تايمز**، ٢٠٠٢/٦/١٨.

٢ - وثيقة استراتيجيّة بوش، أكاديميّة وست پوينت العسكريّة، نيويورك، أول حزيران (يونيو) ٢٠٠٢.

٣ - دونالد رامسفيلد، «أبعاد التحوُّل الإستراتيجيّ الأميركيّ،» **Foreign Affairs**، ٢٠٠٢/٩/٢٦.

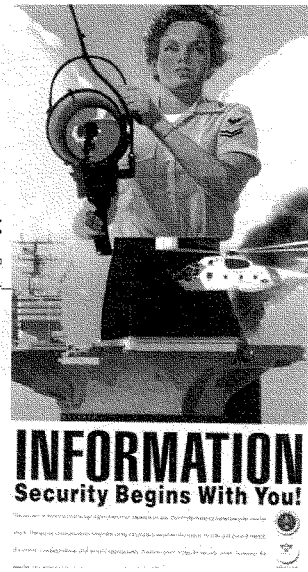

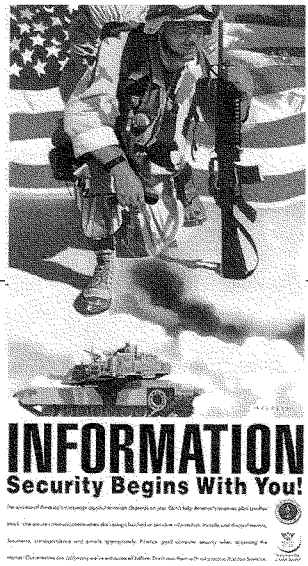

الهجس بالأمن الداخلي الأميركيّ لتفادي وقوع هجوم كارثيّ جديد: إعلانات «الأمن يبدأ بك!»

الاستراتيجيّة ترتكز على قاعدتَيْن أساسيَّتَيْن:(١)

أ ـ القاعدة الأولى: أنّها تَعْتمد على الضربات المباغتة من دون انتظار انكشاف الأدلّة العدوانيّة للطرف الآخر المقصود. وهذا ما أوْضحه دونالد رامسفيلد لوزراء دفاع الناتو في اجتماعهم ببروكسل في ٦ حزيران (يونيو) الماضي، حين أكّد أنّ الحلف لا يُمْكن أن ينتظر الدليلَ الدامغَ حتى يتحرّك ضدّ المجموعات الإرهابيّة أو ضدّ الدول التي تَمْلك الأسلحة الكيميائيّة والبيولوجيّة والنوويّة. وهو ما يَعْني أنّ الضربات الوقائيّة الأميركيّة سوف توجّه لمجرّد تشكّك الدوائر الأميركيّة المعنيّة بوجود خطر، ومن دون انتظارٍ لتثبُّتٍ أو دليل قاطع ـ الأمر الذي يهدّد الأمن والسِّلْم الدوليَّيْن، ويجعل الاستقرارَ العالميَّ مرهونًا بالإرادة الأميركيّة المنفردة غير الملتزمة بأيّ سلطة دوليّة أخرى غيرِ السلطة الأميركيّة والسيادة الأميركيّة.

ب ـ القاعدة الثانية: تُوضح ميشيل فلورنوي، وهي خبيرة سابقة في الحدّ من انتشار الأسلحة النوويّة في وزارة الدفاع الأميركيّة وتعمل الآن في مركز الدراسات الإستراتيجيّة والدوليّة، أنّه سواءٌ مَلَك العدوُّ سلاحًا نوويًّا أو استراتيجيًّاً فإنّ على الولايات المتحدة، لكي تكون ضرباتُها الوقائيّةُ فعّالةً، أن توجِّهها قبل نشوب الأزمة المعنيّة حتى تدمّر مخزونَ العدوّ من الأسلحة وللحيلولة دون تمكينه من استخدامها. وربما تكون الضرباتُ الموجَّهة ضدّ أسلحة الدمار الشامل التي يَمْلكها العدوّ هي الخيارَ الأفضلَ والوحيدَ لتفادي وقوع هجوم كارثيّ على الولايات المتحدة. وهنا قد لا تكون الأسلحةُ التقليديّةُ مناسبةً للوصول إلى مثل هذه الأسلحة في مخابئها، الأمرُ الذي يَفْرض اللجوءَ إلى استخدام أسلحة نوويّة.

ولأنّ المنظّمات الإرهابيّة ليست دولاً ولا كيانات قائمةً على أرضٍ لها عنوانٌ معروفٌ، فإنّ الولايات المتحدة في حربها ضدّ الإرهاب توسّع بذلك من دائرة الأهداف التي ترمي إلى شنّ ضربات وقائيّة ضدّها، حتى وإنْ كانت هذه الأهداف فعليّاً تناهض الإرهابَ بل وتحاربه. وبذلك تزيد الولاياتُ المتحدة من حجم أعدائها بدلاً من تقليصهم، بل تصطنع أعداء من قبيل التقدير لا اليقين، وتحوِّل الدولَ المحايدةَ والصديقةَ إلى معادية. وهذا يقتضي من الولايات المتحدة، ولاسيَّما وزارتا الدفاع والخارجيّة ووكالات المخابرات، إجراءَ تغييرات عميقة وواسعة في خطط تطوير القوات المسلّحة.

هيكليّة القوات المسلّحة

لذلك فإنّ إدارة الرئيس بوش ما إنْ وصلتْ إلى السلطة حتى شرعتْ في عمليّة إصلاح القوات المسلّحة، ساعيةً إلى إحداث تطوير جذريّ في هيكليّتها وحجمها ومذهبها العسكريّ، من أجل زيادة كفاءتها وقدراتها القتاليّة، وبما يساعد على تعزيز مكانة الولايات المتحدة كقوّة عظمى قائدة للنظام العالميّ. لذا توجّهت الإدارة الأميركيّة الجديدة نحو صنع ونشر نظامٍ متكاملٍ للدفاع الصاروخيّ، وهو النظام الذي كانت إدارةُ الحزب الديموقراطيّ السابقة قد أجّلت البتَّ فيه. وفي الوقت نفسه اتّجهت الإدارةُ الأميركيّةُ الجديدة نحو المحيط الهادئ لإعطائه المكانةَ المهمّةَ في إطار الإستراتيجيّة الأميركيّة، كمسرح عمليّاتٍ محتمل. كما اتّجهتْ إلى إلغاء مبدإ «خوض الحرب على جبهتَيْن رئيستين،» والتركيز على تحديث التسلّح، وبخاصة في مجال السياسة النوويّة التي يجب أن تَشْهد تطوُّراتٍ مهمّةً، ودراسة مشروع لتطوير سلاح نوويّ جديد ذي قدرة على النفاذ إلى مراكز القيادة والاتصال. وإلى جانب ذلك فإنّ وزارة الدفاع الأميركيّة تخطّط لإعادة هيكلة بعض القيادات العسكريّة لتتلاءم مع متغيّرات القرن

١ ـ مجلة **السياسة الدوليّة** (مصر)، تشرين الأول (أكتوبر)، ٢٠٠٢.

الحادي والعشرين،[1] وبخاصة بعد أحداث ٢٠٠١/٩/١١. وهناك توجُّه واضح نحو استحداث «قيادة شماليّة» للدفاع عن الأراضي الأميركيّة، وذلك بتقديم الدعم العسكريّ للسلطات المدنيّة. وستباشر هذه القيادة عملها ـ حسب ما هو مخطَّط لها ـ في هذا الشهر (كانون الثاني ٢٠٠٣)، وستكون مسؤولةً عن حماية الأراضي الأميركيّة ومياهها وأجوائها الإقليميّة، وسيَنْطوي في هيكلتها «قيادةُ الدفاع الجويّ لأميركا الشماليّة» أي الولايات المتحدة وكندا. ويشكّل استحداثُ القيادة الجديدة تغيُّرًا كبيرًا في بلدٍ يحظِّر على القوات المسلّحة فيه المشاركةَ في عمليّات حفظ الأمن، وذلك منذ انتهاء حرب الانفصال في العام ١٨٧٨. وتدلّ إقامة هذه القيادة الجديدة (قيادة الشمال) على أنّ القوات المسلّحة ستُدعى إلى أداء دور كبير في الأمن الداخليّ في حال تعرُّض الولايات المتحدة لهجوم بأسلحة التدمير الشامل. أما على الصعيد الخارجيّ فقد خوَّلتْ إدارةُ الرئيس بوش البنتاغون التحضيرَ لإطلاق وحدات عسكريّة خاصة عُرفتْ باسم «نشاط الدعم الاستخباريّ للجيش الأميركيّ» USISA، وهي متخصِّصة بالقيام بالعمليّات الخاصة.

جيش النخبة الأميركيّ

فور الإعلان عن هذا التحويل، كُشفَ النقابُ عن أنّ وزارة الدفاع تقوم بالفعل بتوسيع جيش النخبة السريّ هذا،[2] مع تعزيزه بموارد تَشْمل كلَّ القدرات السريّة الأميركيّة، فضلاً عن إعادة نظر شاملة بالمهامّ الراهنة لهذه القوات، وزوَّدتْها بمزيد من طائرات وسفن التجسّس لتمكينها من القيام بعمليّات ضدّ المنظّمات الإرهابيّة ودول «محور الشرّ» سواءً بسواء. وتؤكّد مجلة **لوس أنجلوس تايمز** أنّ إطلاق يد البنتاغون في هذه المجالات، التي كانت حتى الآن من اختصاص الـ سي. آي. أي ووكالة الأمن القوميّ، يَعْكس خيبةَ أمل كبار المسؤولين الأميركيّين من أداء أجهزة الاستخبارات ووكالات تنفيذ القانون والعديد من الأجهزة الأمنيّة الأخرى. ويعتقد القادةُ العسكريّون في البنتاغون أنّ العالم «الأسود» الذي تجري في إطاره العمليّات العسكريّة ـ الاستخباراتيّة الخاصّة يقدِّم الآن الأملَ الوحيدَ لشنّ عمليّات سريعة وحاسمة ضدّ الإرهاب؛ وهذا أكّده وزيرُ الدفاع رامسفيلد نفسُه في أيار (مايو) الماضي حين قال إنّ العمليّات الوقائيّة والاستباقيّة هي الدفاع الوحيد ضدّ الإرهاب.

هذا النمط من العمليّات هو في الدرجة الأولى من اختصاص الجيش السريّ الذي أرساه مخطّطو البنتاغون على اعتباريْن اثنيْن:

ـ الأول، أنّ الحروب ضدّ الإرهاب والدول المارقة ستكون في القرن الحادي والعشرين ما كانته الحربُ الباردةُ في القرن العشرين.

ـ والثاني، أنّ حجم التهديدات الإرهابيّة التي تتعرَّض لها الولاياتُ المتحدة، والتي كانت أحداث ١١ أيلول (سبتمبر) تجسيدًا فاقعًا لها، تبرِّر تمامًا تطبيقَ تكتيكاتٍ قد لا تُقرّها الأعراف العسكريّة المعهودة أو القواعد الأخلاقيّة.

بكلمات أخرى، سيكون منوطًا بالجيش السريّ أساسًا تنفيذُ كلّ (أو معظم) الحروب الاستباقيّة التي قررها مبدأ بوش، والتي رَصَدَ لها الكونغرس قبل أشهر أكثرَ من ٤٠ مليار دولار إضافيّة.

الأهداف الإستراتيجيّة للقرن الحادي والعشرين

يَعْتبر رامسفيلد أنّ صياغةَ إستراتيجيّة جديدة ستحقِّق الغايات والأهداف القوميّة الأميركيّة في القرن الحادي والعشرين،

١ ـ مجلة **الفكر العسكريّ** (دمشق)، العدد الخامس، ٢٠٠٢.

٢ ـ **لوس أنجلس تايمز**، ترجمة مجلة **الوسط**، ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٢.

وزير الدفاع دونالد رامسفِلْد: لا يمكننا أن ننتظر الدليل الدامغ كي نتحرّك ضدّ المجموعات الإرهابيّة

وتقضي على السلبيّات الأمنيّة والدفاعيّة التي كشفتْ عنها أحداثُ ١١ سبتمبر وما قبلها وما بعدها. وقد أَوْضَحَ وجهةَ نظره في ما يَنْبغي على الولايات المتحدة أن تتبعه تحقيقًا لهذه الأهداف، بعد أن اعترف بأوجه التقصير التي كانت قائمةً، معتقدًا أنّ وزارة الدفاع قد حَدّدتْ ستة أهداف «تحوُّليّة» يَنْبغي تأمينُها في المستقبل القريب حفاظًا على أمنها القوميّ في أبعاده الشاملة،[1] ولتحقيق غاياتها القوميّة في المديَيْن المتوسّط والبعيد. وهي كالآتي:

١ ـ حماية الوطن الأميركيّ والقواعد الأميركيّة في الخارج من أيّ هجمات معادية.

٢ ـ القدرة على إرسال قوات عسكريّة إلى ميادين بعيدة وإبقاؤها هناك، وذلك بالحجم والنوعيّة اللذيْن يلائمان المهمّة.

٣ ـ حرمان الأعداء من الحصول على أيّ ملاذ آمن في أيّ مكان في العالم، وجعلهم يدركون قدرةَ الولايات المتحدة على الوصول إليهم في أيّ مكان يلجأون إليه.

٤ ـ حماية شبكات المعلومات الأميركيّة من أيّ هجوم عليها.

٥ ـ استخدام تقنيّة المعلومات لربط الأنواع المختلفة من القوات الأميركيّة ولرفع قدراتها على العمل في معركة الأسلحة المشتركة.

٦ ـ رفع القدرات الأميركيّة على استخدام الفضاء في الأغراض العسكريّة، وحماية القدرات الأميركيّة في الفضاء من هجمات معادية.

وقد زاد التمويل المخصّص للدفاع عن الولايات المتحدة في الداخل وقواعدها بنسبة ٤٧٪، وللبرامج التي تَهْدف إلى حرمان الأعداء من الملاذ الآمن بنسبة ١٥٧٪، وللبرامج الهادفة إلى ضمان إرسال القوات الأميركيّة إلى مسافات بعيدة في مناطق معادية بنسبة ٢١٪، وللبرامج الهادفة إلى تسخير تقنية المعلومات بنسبة ١٢٥٪، وللبرامج الهادفة إلى تقوية القدرات الفضائيّة الأميركيّة بنسبة ١٤٥٪. كما أَنْهتْ وزارةُ الدفاع العملَ في برامج تسليحيّة لا تتوافق مع الاستراتيجيّة الدفاعيّة الجديدة، مثل برنامج الدفاع الصاروخيّ البحريّ، و١٨ برنامجًا تسليحيّاً خاصّاً بالجيش. وأحيلت الأنظمةُ التسليحيّةُ القديمة والباهظة الصيانة على التقاعد، مثل المقاتلة F-14، ومثل هيلكوبتر تعود إلى فترة حرب فيتنام.

مفاهيم الحرب الجديدة

في هذه الأثناء عَكفتْ دوائرُ البحوث والدراسات الإستراتيجيّة في الولايات المتحدة الأميركيّة على دراسة كيفيّة انفراد أميركا بقيادة العالم، وعلى تحليلِ ما يجري عالميّاً. وجاءت دراسات الباحثين والخبراء الإستراتيجيّين لتؤكّد أنّ الولايات المتحدة أثبتتْ تفوُّقًا عسكريّاً وتقنيّاً لا يقارَن، بحيث أصبحت هي القوّةَ التي لا يُمْكن مواجهتُها في أيّ حربٍ محدَّدةِ المكانِ والزمانِ والتسليح.

لكنّ مراكز الدراسات والأبحاث الإستراتيجيّة، وعلى رأسها مؤسّسةُ راند التي تعمل عادةً بإشراف وزارة الدفاع الأميركيّة وبطلبٍ منها، وَجَدَتْ نوعًا جديدًا من أنواع الحروب[2] التي يتوجّب على الولايات المتحدة الاستعدادَ لمواجهتها. وقد سُمِّي هذا النوع من الحروب بالحرب غير المتوازية Unsymmetrical War. وأصبحت الأبحاثُ المتعلّقة بها تعميمًا صَدَّقَ عليه رئيسُ هيئة الأركان المشتركة هنري شلتون والرئيس جورج بوش. وتختصّ الحربُ غيرُ المتوازية، كما حدّدتْها دوائرُ الدراسات والأبحاث الإستراتيجيّة

١ ـ **السياسة الدوليّة**، مصدر سابق.

٢ ـ أنيس النقّاش، «حرب من نوع آخر ـ تكتيك يَهْزم الخطط الأميركيّة،» نصّ دراسة مؤسّسة Rand، جريدة **السفير** ٢٠٠١/١٠/٢٣.

الأميركيّة ووزارةُ الدفاع وسائرُ الأجهزة الأمنيّة، بالنقاط التالية:

١ ـ إنّها حرب لا يُعرف أبدًا موقعُ النزال فيها مسبّقًا؛ فالعدوّ هو الذي يحدّد أين سيَضْرب.

٢ ـ نوعيّة الأسلحة قد تكون جديدةً وغيرَ تقليديّةً ولم تجرَّبْ قبلاً.

٣ ـ إنّ الأشخاص الذين سيقومون بهذه الحرب يجب أن يكونوا من المصمِّمين على القيام بهذه المخاطرات بلا حدود للتضحية، ومن دون خوف من أيِّ ردع أميركيّ.

٤ ـ إنّ هؤلاء الأشخاص قد يكونون من المنظّمات الإجراميّة غيرِ المعلنة وغيرِ المعروفة والعابرة للقارات والحدود Transnational Criminal Organisations، ولديها إمكانيّةٌ لقيادة عمليّات إجراميّة إستراتيجيّة Strategic Criminal Operations.

٥ ـ إنّ هذه الحرب من أصعب الحروب لأنّها تُغْرقنا في بحيْرة من المعلومات والتكهُّنات والاحتمالات لا حدود لها، بحيث لا نستطيع وضعَ خطط كاملة وشاملة لمواجهتها. ولذلك يجب علينا أن نَبْنيَ بحيرتَنا الإستراتيجيّةَ الخاصة للمعلومات Lake of Strategic Intelligence. وهذا يَعْني تنظيماتٍ وهيكليّاتٍ جديدةً مترابطةً ومتشابكةً بين كلّ أجهزة الاستخبارات وتحليل المعلومات ومراكز الدراسات لوضع جميع الاحتمالات والتوقُّعات وأساليب المواجهة موضعَ التنفيذ والجهوزيّة. وحَدّدتْ هذه الدراساتُ ما يجب حمايتُه بشكل أساسيّ، وما اعتبرتْه نقاطَ الضعف والقوّة في المنظومات الدفاعيّة الإستراتيجيّة للولايات المتحدة. وقد حُدّدتْ هذه المنظوماتُ باثنتَيْن: الأولى منظومةُ الدفاع الشموليّة Global Defence Network، وهي منظومةُ الدفاع التي تَشْمل كلّ القواعد العسكريّة والقطعات والتشكيلات العسكريّة والأمنيّة الموجودة ضمن أراضي الولايات المتحدة وخارجها. أما الثانية فقد حُدِّدتْ بمنظومة شبكة المعلومات الشموليّة Global Information Network التي تَشْمل كلّ شبكات الاتصالات والارتباطات والتحكّم بجميع الشبكات الماليّة والمصرفيّة ومحطّات الكهرباء والمياه والبنى التحتيّة.

خاتمة

إنّ تبنّي الإدارة الأميركيّة لمبدإ الحرب الاستباقيّة كجزء من استراتيجيّتها للأمن القوميّ سيُجْبر الدوائرَ العسكريّةَ والأمنيّةَ الأميركيّةَ على إجراء أعمق التغييرات في كلّ تاريخها. وقد أدّى هذا منذ اللحظة الأولى إلى إثارة جدل محتدم داخل الإدارة وفي أوساط المحلّلين لشؤون الدفاع حول ماهيّة هذه التغييرات الواجب إجراؤها، وحول ما إذا كانت سياسةُ الضربات الوقائيّة نفسُها سياسةً منطقيّةً.

إنّ الكارثة التي وقعت في ١١ أيلول صَدَمت الولايات المتحدة، فبدت عاجزةً عن الردّ بحسب استعداداتها. فمن هو العدوّ، وكيف تنتصر عليه؟ وإذا انتصرتْ فهل ستكون هناك اتفاقيّةُ هدنة، أم استسلام؟ ويبدو أنّ هناك معضلةً لدى الأميركيّين في كيفيّة قياس النصر والسِّلْم على حدّ سواء. وبدا العجزُ الأميركيّ الأكبرُ في عدم القدرة على استعمال القوّة المطلقة لضرب العدو.

لذا انتفضت أميركا على واقعها، وتمرّدتْ على نفسها. إلاّ أنّها حرصتْ على اختراع الأعداء، ثباتًا منها في مواجهتهم في حرب القضاء على الإرهاب الآتي من محور الشرّ... ﴿إلاّ إذا جاء وعد الآخرة﴾،[1] وكلّ آتٍ قريب.

بيروت

١ ـ سورة الإسراء، الآية ٧.